المبحث الثاني

اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا الشرق الأوسط

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من القضايا في الشرق الأوسط التي تراها ذات مساس بالأمن القومي الأمريكي والتي تحقق مصالحها وأهدافها، ومن بين هذه القضايا العديدة سنتناول موضوعات الديمقراطية والصراع العربي الإسرائيلي والإرهاب والسلاح النووي.

السياسة الأمريكية وديمقراطية الشرق الأوسط:[*]

يعود الاهتمام الفعلي للولايات المتحدة بموضوع الديمقراطية للجلسات الخمس عشرة والتي عقدتها لجنة التنظيمات والحركات الدولية في الكونغرس الأمريكي، والتي دعت في تقريرها إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها دفع حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974 بربط موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان بثلاث جوانب من نشاطها الخارجي المتمثل في المعونات الخارجية وقانون تبادل المساعدات وقانون الإصلاح التجاري لتتبلور عام 1977 الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية والدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية، بحيث يتم الربط بينها وبين الدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي.[1]

(*) الديمقراطية (مبادئ تتمثل بالحرية والمساواة والحرية الشخصية والعقيدة والرأي والتعبير والنشر والاحتجاج وحرية التنظيم النقابي والسياسي وفصل التمييز على أساس الجنس واللون والأصل والدين واللغة فالديمقراطية قيم تتمثل بها التسامح والحوار والتنوع والتعددية والقبول بالآخر وحرية ممارسة المعتقدات والشعائر الخاصة بالأقليات دون خوف وحق الملكية الخاصة وحمايتها والفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، م/ سعيد بن سلطان الهاشمي، استطلاعات الرأي العام وممارسة الديمقراطية في الوطن العربي تفكير فريق وضعيت جاوز الراهن، المستقبل العربي، عدد 382، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول \ 2010، ص 49).

كما تعرف الديمقراطية (بحكم الشعب للشعب حيث تعطي السيادة للشعب عبر ممثليها الذين لهم حق اقرار القانون وتعني مساواة المواطنين أمام القانون، م/ طارق زياد، الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، عدد 354، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اب \ 2008، ص 64).

(1) وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 267، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ايار \ 2001، ص 61.

وفي 27أيلول من عام 1993 حول الرئيس الأمريكي كلينتون هذا الاهتمام إلى مبدأ أسماهالتوسع الديمقراطي، وترتب على هذا المبدأ إقرار وثائق ثلاث تحت اسم استراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع خلال أعوام 94-95-1996 والغاية من هذه الإستراتيجية هي فتح أسواق خارجية عن طريق التدخل بقوة في الخارج.(2)

وأكد تقرير الأمن القومي هذا النهجعام 1996 موضّحا أهمية الاستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم بقوله (إن تعزيز الديمقراطية لايتفق مع مثلنا فقط وإنما هو يدعم مصالحنا نعلم انه بمقدار مايزداد انتشار الديمقراطية بمقدار ما تتحسن أوضاعنا فالديمقراطية تنشئ أسواقا حرة من شأنها إن تضاعف من الفرص الاقتصادية، وان توفر شركاء تجاريين أكثر استقرار واقل عرضة لشن الحروب على بعضها من أنظمة أخرى (......)وبمقدار مايزداد انتشار الديمقراطية والتحرر السياسي والاقتصادي في العالم، وخصوصا في البلدان الإستراتيجية بالنسبة لنا بمقدار ما يترسخ أمن بلادنا وتزداد فرص النمو والتقدم أمام شعبنا)(3)

ويرى كينان إنّ الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقا بمنع القوى المعادية من تحقيق سيطرتها وفيالوقت ذاته تجنب أي أجندة أمريكية للهيمنة العالمية، وهو هدف يوفر بالفعل أساسا استراتيجيا جذابا أخلاقيا لضمان بقاء أمريكا ديمقراطية في المستقبل ويمكّنها من جذب أولئك الذين يضمرون في كل مكان ميولا لتأييدها.(1)

لذلك استخدمت الولايات المتحدة لنشر قيم الديمقراطية ثلاث وكالات رئيسة هي:(2)

1) وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية – وهي مسؤلة عن التنمية الاقتصادية مع ممارستها قدرا من أنشطة الترويج الديمقراطي نابعة من الاعتقاد بالعلاقة الوثيقة بين اقتصاديات السوق والثروة وبين الديمقراطية والسلام.
2) وكالة الولايات المتحدة للاعلام – تعمل على الترويج الديمقراطي عن طريق نشر المعلومات بشأن الخاصة مزايا الحرية والثروة لشعوبالعالم المضطهدة.
3) المنحة الوطنية غير الحكومية للديمقراطية (ند)تمثل الوكالة الأساسية المسؤولة عن نشر الديمقراطية وقد تم انشاؤها عام 1983 وهي تدعم أربعة معاهد يتم من خلالها توزيع المنح التي تقدمها، والمتمثلةفي مركز المشروع الدولي

---

(2)وليدعبدالحي،مصدرسابق،ص61.

(3)وليدشميط،امبراطوريةالمحافظينالجددالتضليلالإعلاميوحربالمعلومات،بيروت،دارالساقي،2005 ،ص43.

(1)ايانشابيرو،نظريةالاحتواءماوراءالحربعلىالإرهاب،بيروت،شركةالمطبوعاتللتوزيع،2012،ص 59.

(2)العربيالصديقي،البحثعنديمقراطيةعربيةفيالخطابوالخطابالمباشر،ترجمة – محمدالخوليوعمرالايوبي،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،ايار،2007،ص367.

ومعهد اتحاد النقابات العمالية الحرة والمعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

اكتسبت الديمقراطية زخما عقب هجمات 11أيلول وبشكل واضح بعد بروز تيار عريض في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية تؤكد سياسات النظم التسلطية والاستبدادية في الشرق الأوسطالمسؤولة عن خلق بيئات ملائمة لتفريخ المتطرفين والإرهابيين الإسلاميين الذين يناصبون الولايات المتحدة العداء، ومن ثم فأن تحقيق الديمقراطية في هذه المنطقة يمثل مدخلا أساسيا لمحاصرة جماعات التطرف والعنف والإرهاب وتجفيف منابعها.[1]

وبذلك تعرضت أولوية الاستقرار السياسي في بلدان الشرق الأوسط الصديقة لهزةقوية بعد أنْ حفّزت نوعا من المراجعة الأمريكية للرؤية الاستقرارية، والتي بينتها العديد من الدراسات التي أرجعت توسع وامتداد القوى الإسلامية إلى غيابالأساليب الديمقراطية والحرية السياسية في الحكم وهيمنة النظم القمعية وانعدام شروط الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وضعف ديناميات التحديث، فضلاً عن إلى دعم الولايات المتحدة لهذه الأنظمة والسياسات غير الشرعية والذي يُعد أحد الأسباب الرئيسة التي عادت على الولايات المتحدة بالكراهية.[2]

لذا طرح الرئيس الأمريكي بوش في خطاب ألقاه في(مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية يوم 6تشرين الثاني 2003 مشروع الولايات المتحدة بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط ويفترض هنا المشروع إدخال تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة العربية وتعزيز المشاركة الشعبيةوالديمقراطية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني باعتبار ذلك مصلحة عالمية)[3]

وذلك لقوة العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي الأمريكي بسبب وجود اعتقاد بان الديمقراطيات في العالم لاتخوض الحرب ضد بعضها البعضوكلما زاد عدد الديمقراطيات في العالم يسود كحقيقة تاريخية فريدة من السلام وتنعم الولايات المتحدةبمزيد من الأمن، مع وجود افتراض مفاده أنه كلما زاد عدد الديمقراطيات اتسع نطاق التأييد لأمريكا مع وجود التزام تأريخي عليها ينطوي على ترويجها للديمقراطية التي بدأت مع السنوات الأولى من نظامها الجمهوري والذي يتلخص

---

(1)حسنينتوفيقابراهيم، العواملالخارجيةوتاثيراتهافيالتطورالديمقراطيفيالوطنالعربي،مجلةالمستقبلالعربي،عدد349،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،اذار2008،ص20.

(2)كمالمجاهدي،الترويجالدوليللديمقراطيةفيالمجالالعربيحدودهوتناقضاته،مجلةالمستقبلالعربي،العدد 390،بيروت،مركزدراسات،اذار2011،ص16.

(3)ماجدكيالي،مصدرسابق،ص14.

باعتقاد الأمريكيين بأن أنموذج الحكم الخاص بهم يشكّل الحل الطبيعي الرشيد لكل بلد وأنَّ جميع المجتمعات سوف تقلدها في نهاية المطاف.[1]

وهي شرط للاستقرار بحكم دورها في تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتأمين مجتمع متسامح تسوده قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمدعومة بجملة من المؤسسات الفاعلةمع اعلام حر لتشكل في مجموعها سياسة قوية للنهوض والحد من الجوانب السلبية لسياسة نظام الحكم، وهو الأمر الذي يحول دون حصول كوارث من نوع المجاعة لمواطنيها.[2]

وترى الولايات المتحدة أنّ نشر الديمقراطية في دول الشرق الأوسط يعمل على إعادة النخب السياسية بشكل يفسح المجال أمام توثيق ارتباط ميداني السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة إدراكا منها بأن النخب السياسية المغلقة تؤدي إلى احتقان سياسي قد يؤدي إلى حدوث التغيير السياسي المفاجئ عن طريق العنف أو الانقلاب، [3]والذي يدفع بالطاقات المضغوطة الى التشكل ضمن حركات دينية سياسية تفرض سيطرتها ورؤيتها للتغيرّ بطرائق مختلفة، منها الحرب الأهلية والعدائية تجاه العالم الخارجي، ومع وجود أزمة النظم السياسية قد يفضي الواقع في الشرق الأوسط إلى، قيام دولة خلافة إسلامية او تقاسم الدول الكبرى السيطرة على الشرق الأوسط وقيام أنظمة إسلامية متعددة والفوضى، [4]وهي سيناريوهات تعد خطرة التداعيات على الأمن القومي الأمريكي وامن اسرائيل وتهدد بفقدان السيطرة على منابع النفط.

ولم تتردد الولايات المتحدة في اظهار خشيتها من أنْ تفضي التغيرات إلى صعود المتشددين، وهو الوصف الذي لاينطبق على الجماعات الإسلامية السلفية وجماعات الإخوان المسلمين، وإنما يتسع ليطال جميع التيارات والقوى التي تناهض السياسات والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط.[1]

وهي مخاوف تثيرها دينامية المنافسة داخل النظام السياسي العالمي التي تعزز الاتجاه في الشرق الأوسط نحو الأصولية وضد الديمقراطية وضد الولايات المتحدة إذا ما فاز الأصوليون في أي انتخابات عن طريق تشكيل التحالفات تمشيا مع منطق

---

(1)العربيالصديقي،مصدرسابق،ص375.

(2)ديديولدالسايك،الممارسةالديمقراطيةمدخلالىتنميةعربيةمستدامة،مجلةالمستقبلالعربي،عدد356،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،تشرينالاول،2008،ص27.

(3)وليدعبدالحي،مصدرسابق،ص65.

(4)هاديقبيسي،مصدرسابق،ص44.

(1)مجموعةباحثين،التحولاتالسياسيةوالاجتماعيةفيالوطنالعربيوالدورالعربي،مركزالدراساتالدولية،بغداد،مكتبالغفرانللخدماتالطباعية،2013،ص130..

مبدأ الحجم الذي يدفع بالمنتصرون إلى إنشاء وخلق تحالفات لكسب الحرب، [2]لذا كان لابد من حل أزمة النظم السياسية بشكل تدريجي وحسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية.

ثمة مستويات متعددة الاهداف لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وهي كما يأتي:

المستوى الاول - تنفيس الضغط -تعيش شعوب منطقة الشرق الأوسط على العموم والدول العربية بشكل خاص عقدة تصدير الخيبة إلى جانب عداء لأمريكا والاحساس بفقدان أنظمتها لشرعية التمثيل مع وجود محيط اقتصادي اجتماعي صعب، ويتصور العقل الأمريكي بأن التعبير عن الراي كفيل بحل المشكلات أو تأخيرها وبذلك تكون عملية التعبير عن مشاكلهم بحرية وبصورة سليمة تضعف احتمالات لجوئهم الى تدابير أكثر تطرفا، وتزيد من احتمالية بنائهم مجتمعات منفتحة ومزدهرة تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون.[3]

المستوى الثاني- منع وصول الإسلاميين الى السلطة تدفع الديمقراطية الأمريكية الحركات الإسلامية لوصولها الى السلطة، ولذلك على الولايات المتحدة أن تبقي معارضتها للمنظمات الارهابية وأنْ لاتسمح لقادة الشرق الأوسط بالتذرع بالأمن لقمع المنظمات الإسلامية غير العنيفة بل يجب ان تدعم واشنطن المشاركة السياسية لاية مجموعة او حزب ملتزم بالتغيير حسب قوانين ومعايير العملية الديمقراطية.[1]

المستوى الثالث - مستوى مبني على التمييز بين القوى المعارضة لأمريكا والقوى الإسلامية المعتدلةبتطلع امريكي لزيادة مستويات العلمنة في الحياة الإسلامية بالإفادة من تعددية الفكر السياسي للحركات والاتجاهات الاسلامية التي تحمل امكانيات تقبل فكرة الديمقراطية والحداثة والتوافق مع الفكر الغربي السياسي، ليكوّنوا قاعدة لحلفاء مسلمين ذو فاعلية للولايات المتحدة والقيم الديمقراطية الأمريكية ضد تحدي الإسلام الراديكالي.[2]

المستوى الرابع –اجتذاب طيف واسع من الرأي العام في دول الشرق الأوسط عن طريق ضم فئة العلمانيين الذين يظهرون استعدادا لتقبل القيم الأمريكية من خلال استقطاب الحركات العلمانية والشرائح الاجتماعية المعتدلة، أوالغافلة لتحقيق أهدافها، باعتبار ان الحرب بينها وبين المعارضين هي حرب ثقافية وأيديولوجية بالمقام

---

(2)جيمسليري،الحروبفيالعالمالاتجاهاتالعالميةومستقبلالشرقالاوسط،دراساتاستراتيجية، عدد1،الامارات،مركزالاماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية،1998،ص32.

(3)هاديقبيس،مصدرسابق،ص44.

(1)المصدرنفسه،ص45.

(2)هاديقبيسي،مصدرسابق،ص46.

الاول، [3] ومن ثم العمل على تسريبهم للجسد السياسي بشكل يحول دون الاحتقان من ناحية ويتبنى المشروع الامريكي من ناحية أخرى، لتلافي التغيير السياسي عن طريق العنف أو الانقلاب المفاجيء.[4]

و يوصي خبراء الحكومة الأمريكية بعدد من الخطوات او السياسات قبل حدوث التغيير، أو بعد حدوثه وهي كالآتي:[1]

1. وضع انصار التحول بأسرع وقت ممكنفي المناصب الرئاسية.
2. استفزاز المعارضين لدفعهم نحو اتخاذ اجراءات طائشة.
3. عدم اتخاذ اجراءات استجابة لمطالب المعارضين.
4. الإسراع في التشكيك بشرعية النظام السياسي المعارض.
5. تشجيع انشاء أحزاب معارضة.
6. اقامة العلاقات مع منظمات حقوق الانسان في الخارج.
7. التأكيد على تبعية الجيش لقيادة مدنية.
8. تخفيض عدد الجيش وتحويل الاموال الناتجة من التخفيض لتحسين أحوال بقية افراد الجيش.

وبناء على ماتقدم فان نمط الديمقراطية التي تروم واشنطن نشرهافي المنطقة هو نمط يضمن وجود نظم تتفق والمصالح الأمريكية التي تشكل مرتكزات رئيسة لتعزيز الدور الأمريكي، ومن هنا فأن توجّه الولايات المتحدة بخطابها بعد احداث 11أيلول يفتقر الى المصداقية بسبب دعمها ومساندتها لأنظمة سلطوية، [2]وعدم قبولها بنتائج الانتخابات التي أفضت إلى صعود حركات إسلامية الى السلطة ومثال ذلك رفضها لتولي حركة حماس السلطة في فلسطين.

كما أنْ الممارسات الفعلية تعكس تعاملها بطابع براغماتية وازدواجية المعايير، فهي مستعدة بالتضحية بالديمقراطية في حال تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، [3]مثال ذلك سكوتها عن احتلال اسرائيل لأرض فلسطين واعتداءاتها المتكررة على دولتي لبنان وسوريا.

---

(3)المصدر نفسه،ص49.

(4)وليدعبدالحي،مصدرسابق،ص65.

(1)المصدر نفسه،ص64.

(2)حسنينتوفيقابراهيم،مصدرسابق،ص25.

(3)حمديعبدالرحمنحسن،العولمةواثارهاالسياسيةفيالنظامالاقليميالعربي،مجلةالمستقبلالعربي،عدد 258،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية.اب\2000،ص10.

وإنّ الديمقراطية التي تسعى إليها الولايات المتحدة ستكون سببا لمزيد من حالة عدم الاستقرار وخلق بيئة ملائمة لتنامي جماعات العنف، لرفض مشاريعها في المنطقة والتي ستعمل على استهداف مصالحها والفئات والنظم الموالية لها.[1]

فضلاً عن ذلك تمارس الولايات المتحدة الضغوط على النظم السياسية في المنطقة، لحثها على الذهاب بالاتجاه الديمقراطي، والتي دفعتها إلى اللجوء لمؤسسات التمويل الدولية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على القروض والتسهيلات المالية المتمثلة في جدولة المديونية، للسير في طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي، والتي انتهجت سياسات اقتصادية في بلدانها بضغط من المؤوسسات المالية الدولية، والتي انعكست بالسلب على الحالة المعيشية لقطاعات واسعة من المواطنين مما دفعهم إلى استنكارها، جوبهت بإجراءات غير ديمقراطية من قبل الحكومات، مما زاد حالة عدم الاستقرار.[2]

ويرى نعوم تشومسكي (ان الديمقراطية مسموح بها انما فقط حينما تكون في شكل ديمقراطية من اعلى الى اسفل حيث النخب التي تتواطأ مع مصالح قطاع الاعمال الامريكي ومصالح الدولة الامريكية)[3]

الولاياتالمتحدةوالصراعالعربيالاسرائيلي:

يعد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين، وانشاء دولة إسرائيل عام 1948في عهد الرئيس ترومان نابع من قناعة دينية مفادها حق اليهود بالعودة الى وطنهم والفائدة التي تعود عليه بالثمار السياسية المحلية بكسب تأييد اليهود الأمريكيين، ولايرجع إلى متطلبات استراتيجية، كون إسرائيل دولة حديثة وضعيفة ومهددة، لكن قيمة إسرائيل الاستراتيجية قد تعاضمت بعد حرب 1967 بعد إلحاق الهزيمة بالعرب الذين يمثلون مجموعة حلفاء الاتحاد السوفيتي، مما انعكس بالسلب على سمعة موسكو كحليف، نتيجة محدودية الدعم المادي المقدم من قبل السوفيت، وقوى من نفوذ الولايات المتحدة بسبب استهلاك السوفيت الكثير من الموارد الاقتصادية لإعادة تسليح حلفائهم في الشرق الأوسط وهي عملية لايستطيع الاقتصاد السوفيتي تحمل أعبائها.[1]

---

(1)حسنينتوفيقابراهيم،مصدرسابق،ص33.

(2)المصدرنفسه،ص22.

(3)نعومتشومسكي،مصدرسابق،ص121.

(1)جونميرشاينر،ستيفنوالت،اللوبيالاسرائيليوالسياسةالخارجيةالامريكية،ترجمة – انطوانباسيل،بيروت،شركةالمطبوعاتللتوزيعوالنشر،2007،ص83.

لذا يعد أمن إسرائيل مصلحة أمريكية ثابتة في الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية اللاحقة والذييوجب على الولايات المتحدة ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي وهذا ما اكده الرئيس الإمريكي كلنتون عام 1993 بقوله:(اننا سوف ندعم اسرائيل عبر التاكيد على تفوقها العسكري النوعي)[2] ويأتي هذا التاكيد بالتفوق العسكري الإسرائيلي على مجموعة البلدان العربية عن طريق امدادات السلاح المتطورة والتدريبات العسكرية المشتركة وتعزيز التعاون التكنولوجي.[3]

وتعود الأسباب الحقيقية لدعم إسرائيل من قبل الولايات المتحدة إلى استخدامها كأداة لتنفيذ سياساتها ولحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، [4]وكسر وأضعاف العالم العربي وزعزة استقراره عن طريق قيامها بهجمات وحروب عدوانية وهذا ما يحتم زيادة الدعم وحجم المعونة الأمريكية لإسرائيل بعد كل عدوان.[5]

كما أن إسرائيل تلعب دورا رئيسا في سياسة التحكم والسيطرة على النفط باعتبارها تمثل دور الحارس والضابط الاقليمي مع دول الطوق العربي ومستنزفة لقدراتها ومجهوداتها التنموية من خلال خلق حالة من التوتر الذي يفضي الى حروب وصدامات.[1]

كما تعود الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في نظر الولايات المتحدة بصفتها دولة مشاركة وفاعلة في الحملة على الإرهاب وتعدها ركن أساس في هذه الحرب وارتباط إسرائيل بالاستراتيجية الكونية والاقليمية للولايات المتحدة واستخدامها كقاعدة تحتفظ فيها بمخزون ضخم من الاسلحة يصار إلى استخدامه عند اندلاع الأزمات على المستوى الاقليمي أو العالمي.[2]

لذا حاولت الولايات المتحدة توحيد هذه المنطقة على نحو يفرض سيطرة اسرائيلية على دول المنطقة ويرغم العرب على التنازل عن حقهم في فلسطين وغيرها من الأراضي المحتلة ويضع مواردهم الطبيعية وأسواقهم وسياساتهم الاقتصادية تحت تلك السيطرة.[3]

---

(2)مجموعةباحثين،الوطنالعربيوالولاياتالمتحدةالامريكية،القاهرة،معهدالبحوثوالدراساتالعربية، 1996،ص36.

(3)المصدرنفسه،ص155

(4)حامدربيع،مصدرسابق،ص193.

(5)ايانوكلاس،مصدرسابق،ص33.

(1)عصامنعمان،امريكاوالمسلمونمشكلةعلاقة،مجلةالمستقبلالعربي،عدد-- ،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،نيسان،2002،ص86.

(2)سنانصلاحرشيدالصالحي،مصدرسابق،ص143.

(3)فارسابيصعب،التحولاتالعربيةفيعالمممتغيرومثلثالقوةفيالشرقالاوسط،مجلةالمستقبلالعربي،عدد389 ،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية،تموز،2011،ص99.

وقد عّرفت الولايات المتحدة مفهومها للسلام في الشرق الأوسط على انه عملية أي إنه سيأخذ وقتا طويلا، وبذلك سيحل الى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة في حل النزاعات وفرض التسويات، وسيؤدي الى زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة بسبب لجوء الدول العربية الأضعف لطلب التدخل.[4]

كما ان سعيها الى تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل للتقليل والحد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة يأتي ضمن المساعي للحفاظ على المصالح الأمريكية والأمن الإسرائيلي وذلك بفرض شروط وأسس لعملية السلام تتوافق مع المصلحة الإسرائيلية.[1]

وتشغل أسرائيل حيزا كبيرا في نظرية الأمن والقوة والسيطرة على الخليج الذي يمثل قلب الشرق الأوسط، لذا دعا منظّرو الأمن القومي بعدم الضغطعلى إسرائيل من أجل تحقيق التسوية، لان هذا الضغط في رأيهم لن يحسنمن موقف امريكا تجاه البلدان العربية النفطية، لاسيما السعودية بل سيجعلها تبدو أضعف في نظر حكام هذه الدول.[2]

لكن الضغط يمارسَ من قِبل الولايات المتحدة على إسرائيل وحثها على التنازل عندما تكون المصالح الاستراتيجية الأمريكية مهددة مثال ذلك الضغط على إسرائيل عام 1973 والممارس من قبل كيسنجر على أنْ تكون هذه الضغوط في إطار التمسك بالحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها وتفوقها العسكري، [3]وهو التزام مبدئي وثابت في الاستراتيجيات الأمريكية كافه.

والتي توجت هذه الضغوطات في عهد الرئيس الأمريكي كارتر باقرار معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، إذ اكد على ضرورة التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل وازالة المستوطنات التي تقيمها إسرائيل، لانها تقف عقبة في طريق السلام.[4]

كما سعت الادارة الأمريكية المتعاقبة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق المفاوضات التي بدأت عام 1991 مدريد ليأتي اعلان مبادىء 30 أب 1993

---

(4)محمدالسيدسليم،الخياراتالاستراتيجيةللوطنالعربيوموقعتركيامنها،مجلةالمستقبلالعربي،عدد382،بيروت،مركزدراساتالوحدة،كانونالاول،2010،ص76.

(1)مجموعةباحثين،الوطنالعربيوالولاياتالمتحدةالامريكية،مصدرسابق،ص40.

(2)مايكلميكلر،اتجاهاتالتدخلالامريكيفيالثمانينات،ترجمةمحمودعمر،مؤوسسةالابحاثالعربية،1982،ص58،نقلاعنمحمداحمدفياض،الدعايةالامريكيةالموجهةللعراق،رسالةماجستيرغيرمنشورة،جامعةبغداد،كليةالاداب،قسمالاعلام،1993،ص60.

(3)سميرغطاس،دورالادارةالامريكيةالجديدةفيتسويةالصراعالعربيالاسرائيلي،مجلةاوراقالشرقالاوسط،عدد445،بغداد،المركزالقوميلدراساتالشرقالاوسط،تموز2009،ص14.

(4)سنانصلاحرشيدالصالحي،مصدرسابق،ص132.

والذي اشتهر بأسم غزا –اريحا والذي تم عن طريق مفاوضات سرية في النروج كما كانت راعية لاتفاقية تنفيذ الحكم الذاتي لقطاع غزة ومنطقة اريحا في4ايار1994 والذي أشتهر باسم اتفاق القاهرة والاتفاق المرحلي لتوسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية والموقع في واشنطن في 28 ايلول 1995، كما أسفرت مفاوضاتمع الجانب الاردني بتوقيع معاهدة وادي عربة عام 1994.[1]

وفي عام 2001 وضع الرئيس الأمريكي بوش الابن خارطة طريق لحل النزاع العربي الإسرائيلي والتي طالبت باعتراف القيادة الفلسطينية بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن وحثها على التعاون الأمني ونزع أسلحة الجماعات العسكرية، مقابل إلزام إسرائيل بتسهيل سفر المسؤولين الفلسطينين وتحسين الأوضاع الإنسانية، [2]كما اكد في خطاب ألقاه يوم 24حزيران2002 سبل معالجة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي التي تقضي بقيام دولة فلسطينية وتغيير القيادة الفلسطينية، وادخال تغييرات جذرية على النظام السياسي الفلسطيني ووضع دستور جديد ووجود قضاء مستقل ومكافحة الفساد.[3]

وعملت إدارة أوباما على تعزيز الأمن الإسرائيلي عن طريق مواصلة الحرب وتضييق الخناق على الجماعات المسلحة التي تصفها بالإرهابية عن طريق زيادةالتفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية مع الإفادة من دعم حليفتها مصر في ذلك، مع اعطاء الوعود والمطالبات بتجميد الاستيطان.[4]

وترى الولايات المتحدة أنَّ فرض التكامل الاقتصادي في المنطقة وادخال إسرائيل طرفا في هذا التكامليجعلها في علاقة عضوية مع الدول العربية، ويسهم في تحقيق السلام، [1] وهو ما يضمن الأمن الإسرائيلي ويهدد الأمن العربي ويعطيها التفوق الاقتصادي والهيمنة والناتج عن التباين الكمي والكيفي بين اقتصاد إسرائيل واقتصاد الدول المجاورة لها.[2]

وهي رؤية لإدارة أوباما ضمن إطار النظرة الشمولية الاستراتيجية لمصالح أمريكا في المنطقة مفادها أنَّ أي خطوة أساسية يجب أنْ تبدأ بنقطة بناء الثقة بين

---

(1)مجموعةباحثين،الوطنالعربيوالولاياتالمتحدةالامريكية،مصدرسابق،ص162.

(2)سنانصلاحرشيد،مصدرسابق،ص144.

(3)ماجدكيالي،مصدرسابق،13.

(4)حلقةنقاشية،فيالمركزالاستشاريللدراساتوالتوثيق،في26\10\2009،الاستراتيجيةالامريكيةفيعهدادارةاوباما،سلسلةمقارباتالغيردورية،عدد16،الامارات،المركزالاستشاريللدراساتوالتوثيق،2010، ص36.

(1)علاءعبدالوهاب،مصدرسابق،ص7.

(2)عدنانمحمدهيانجه،دبلوماسيةالدولالعظمىفيظلالنظامالدوليواتجاهاتهالعالمالعربي،دراساتاستراتيجيةعدد 29،مركزالاماراتللدراساتوالبحوثالاستراتيجية،1999،ص56.

الدول الرئيسة وإسرائيل عن طريق فتح التفاعل الاقتصادي والقنوات الدبلوماسية متمثلةفي القنصليات مع تجميد الاستيطان[3]

الولاياتالمتحدةومحاربةالارهابفيالشرقالاوسط:

تعود مواجهة الولايات المتحدة للإرهاب بشكل جدي الى قمة شرم الشيخ (قمة صانعي السلام) عام 1996 والتي خصصت لمكافحة الإرهاب، التي كانت تصديقا دوليا لقرار إقليمي بضرب الحركة الإسلامية في المنطقة، والتي أطلقت يد إسرائيل ضد ناشطو تنظيمات حماس والجهاد ومكنتها من القيام بعمليات عسكريةضد حزب الله، كما عملت واشنطن الى إبرام معاهدة لمكافحة الارهاب مع إسرائيل تتضمن تقديم المساعدات من الجانب الأمريكي، [4] كما أقرت الإدارة الأمريكية عام 1996 قانون الإرهاب الذي دمج قضيتي الإرهاب الداخلي والخارجي، وسمح لضحايا الإرهاب بمقاضاة الدول التي ترعى الإرهاب كما سمح الرئيس الأمريكي بمنع المعونة الخارجية عن الدول التي تدعم الإرهاب ويفوض المحاكم الأمريكية بتقديم الأجانب المشتبة بهم للمحاكمة وتمكن السلطات من ترحيلهم بدون إذاعة الأدلة ضدهم.[1]

وقد قدّم التقرير الاستراتيجي الصادر في آيار 2000 وصف للإرهاب العدو الجديد للولايات المتحدة واستراتيجية للمواجهة إذ أوضح التقرير (ان القوة العسكرية الامريكية لن تواجه في الغالب وفي المستقبل المنظور صراعات عسكرية يحكمها التوازن لصالحنا أو ضدنا لأننا سنواجه خصوما لايملكون فرصة للتوازن ضد القوة الأمريكية ويكون عماد تحديهم استعمال اشكال من الحرب تتوقعها الولايات المتحدة ولم تستعد لها).[2]

وبعد أحداث 11ايلول سعت واشنطن لاستحصال الدعم الدولي لمحاربة الإرهاب عن طريق تقديم مشروع لمجلس الأمن اقر باتخاذ القرار 1373في 29\9\2001 والذي يسهم في بناء تحالف دولي ضد الأرهاب على الصعيد المالي كونه ينص على فرض عقوبات على الدول التي ترفض قطع كل دعم مادي ولوجستي عمن تصفه أمريكا شبكة إرهابية أو ترفض التعاون في حملة مكافحة

(3)حلقةنقاشيةفيالمركزالاستشاريللدراساتوالتوثيقبتاريخ26\10 \2009،مصدرسابق،ص34
(4)مجموعةباحثين،الوطنالعربيوالولاياتالمتحدةالامريكية،مصدرسابق،ص150.
(1)المصدرنفسة،ص151.
(2)أسامةمرتضىالسعيدي،مصدرسابق،ص119.

الإرهاب، [3] والمشاطرة في المعلومات والاستخباراتية واتخاذ اجراءات لمنع تحركات الإرهاب.[4]

كما عملت على التحكم بالنظام المصرفي العالمي عن طريق تجميد الودائع المالية لمجموعة من المنظمات السياسية والجمعيات الخيرية المودعة في المصارف الأمريكية وإعطاء الصلاحيات لوزارة الخزانة في فرض العقوبات على أي جهة أو مؤسسة تمول الإرهاب أو لاتتعاون بالحرب عليه.[5]

بعد يومين من حادثة 11ايلول، ظهرت أصوات سياسية تنادي بالرد على من قام ودعم الهجوم ومنهم هنري كيسنجر حين كتب مقالا بعنوان الحاجة لرد مدروس نشر في صحيفة ميلو واكي عبّر فيه عن رؤية تتوافق مع اداء المحافظين الجدد، إذ وصف الرد على الهجوم بأنه فعلاً أنتقاميا يصل الى مستوى الجماعة التي قامت به، وأنّ هذا الإعتداء على أرض الولايات المتحدة هو تهديد للخط الاجتماعي لحياتنا ووجودنا كمجتمع حر، أذ ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة عبر الهجوم على النظام أو البنية التي انتجته.[1]

كثفت إلادارة الأمريكية مساعيها لإستحصال موافقة الكونغرس على توجيه ضربات عسكرية وقائية لأي دولة ترى الولايات المتحدة أنها تهدد أمنها ومستقبلها حتى لو تطلّب ذلك تغيير أنظمة أقليمية وإحياء أخرى أو تغّير أنظمة حكم سياسية أو تحجيم قوى دولية وأقليمية أخرى.[2]

تم توجيه الاتهام لحكومة طالبان في أفغانستان التي تأوي جماعة أسامة بن لادن والمصنفّة أرهابية وتحميلها مسؤولية الهجوم وتحدى الملا عمر زعيم طالبان في 18ايلول2001 قرار مجلس الأمن الدولي بعدم اقفال معسكرات التدريب وتسليم بن لادن ليدعم الرأي السائد بأن الهجمات فعل من أفعال الحروب، [3] وبذلك أعلنت الإدارة الأمريكية حرب عالمية لمكافحة الإرهاب لشمولها مجموعة من العمليات بنطاق عالمي وبمختلف السبل، لتطويق أفراد القاعدة والجماعات الإرهابية وقطع مصادر تمويلهم.[4]

---

(3)عصام نعمان، مصدر سابق، 87.
(4)أسامة مرتضى السعيدي، 122.
(5)عصام نعمان، مصدر سابق، 87.
(1)هادي قبيسي، مصدر سابق، 95.
(2)أسامة مرتضى السعيدي، ص121.
(3)أيان شابيرو، مصدر سابق، ص31.
(4)أندرو باسيفيتش، الامبراطورية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية، ترجمة مركز التعريب والبرمجة،بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص31.

سعت الولايات المتحدة لأنشاء تحالف دولي لتسهيل تجميد مصادر التمويل وجمع المعلومات الاستخباراتية الخارجية وتحقيق الدعم العسكري ضد الشبكات الإرهابية المتمثلة بتنظيم القاعدة وحكومة طالبان، [1] والتي تم غزوها في تشرين الاول إذ صرح الرئيس الأمريكي بوشبأن(على كل امة ان تتخذ قرارا اذ لامجال للحياد في هذا الصراع) كما أضاف في وقت لاحق أنَّ الحرب على الإرهاب تتطلب ائتلافا دوليا ذا مدى وتعاون لم يسبق له مثيل ويتضمن أفعالا متواصلة لبلدان عدة ضد شبكة الخلايا الإرهابية والقواعد والتمويل، [2]كما حث الرئيس الأمريكي بوش المجتمع الدولي على التضامن بوجه الدول المارقة والارهابيون، الذين يسعون إلى امتلاك اسلحة الدمار الشامل وقاية من استعمال هذه التنظيمات لها.[3]

(صدر بعد 11أيلول 2001 بمدة قصيرة تقرير مراجعة الوضع الدفاعي المتحدة QDRالتي يجري كل أربع سنوات وجاء فيه إن من أهم أولوليات الوصول الى الاسواق الرئيسة والموارد الاستراتيجية عن طريق استبعاد سيطرة جهة معاديةلمناطق حساسة) [4].

وأكدت استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 (حق أمريكا في العمل في أي مكان في العالم ودفاع أمريكا عن نفسها ضدالإرهابيين والدول المارقة الذين يشكلون تهديدا للولايات المتحدة وللشعب الأمريكي ولمصالحنا في الديار وفي الخارج وذلك عن طريق تحديد الخطر وتدمير قبل بلوغه حدودنا).[5]

ليكون العراق الخطوة الثانية بعد أفغانستان في الحرب على الأرهاب بعد أنْ سوقت المبررات لغزوه متذرعة بوجود اتصال وتواطىء ودعم من قبل حكومة العراق لتنظيم القاعدة.[1]

وترى مختلف التيارات السياسية من دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي المتطرف ومراكز البحوث المؤثرون في صناعة القرارات بأنّ الشرق الأوسط يمثل منطقة الاضطراب الكبير في العالم ومصدر كبرى المشاكل التي تهدد العالم والأمن القومي الأمريكي ومنها الإرهاب، [2] إذ ترى أن مقر التهديد الإرهابي رقم واحد في

---

(1)كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الارهاب ومسقبل النظام العالمي، ترجمه صلاح عبد الحق، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص158.

(2)أيان شابيرو، مصدر سابق، ص47.

(3)فاطمة غلمان، النظام الدولي والكيل بمكياليين، مجلة المستقبل العربي، عدد357، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني 2008، ص100.

(4)جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في أعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعيد العظم، بيروت، دار الساقي، 2004، ص383.

(5)ماجد كيالي، مصدر سابق، ص12.

(1)عبد القادر رزيق، مصدر سابق، ص49.

(2)المصدر نفسة، ص49.

العالم هو الشرق الأوسط والمتمثل في جمهورية إيران الإسلامية ومنظمة حماس وحزب الله وهذا ما جاء في لجنة استماع اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأمريكي في نيسان 1993 وأنّ هذه الجماعات المسلحة الإسلامية المتطرفةتشكل تهديدا مباشرا للاستقرار الإقليمي وللديمقراطيات الهشة.[3]

وهي تمثل خصما يتمثل بعدد متنوع بالأنظمة المعادية، ومن المجموعات الإرهابية العابرة للأوطان، [4]ويرى السناتور جون ماكين بأن التهديدات التي تشكلها المنظمات والجماعات الإرهابية تتعاظم جدا عندما ترعاها الدول، إذ تتزايد تدريباتها كثيرا وتجهيزاتها وقدراتها، لذلك يمكن احتوائها عن طريق الأنظمة المساندة لها بتطبيق العقوبات والضغط السياسي أو أي حوافز أخرى يمكن اللجوء إليها.[5]

أضحت الحرب على الإرهاب ركناً اساسيا لاغنى عنه في أي استراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط وهذا ما يتطلب دعم القدرات المحلية لمحاربة الإرهاب والحيلولة دونظهور تنظيم القاعدة من جديد في الشرق الأوسط لا سيما بعد اسقاطة في العراق وأفغانستان بتقوية المؤسسات الفاعلة في الدول الفاشلة[1]، مع التركيزفي محاربة الارهابيين والطغاة، الطغاة الذين يسهمون في خلق التربة الخصبة لنشوءالجماعات الإرهابية المتطرفة.[2]

وهذا ماعللته الولايات المتحدة عند تحديد الدوافع التي كانت وراء هجمات 11أيلول حين أكدت ان التطرف وغضب المسلمين من الولايات المتحدة بشكل خاص والعرب بشكل عام يأتي من فشل عدد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها واحتياجات المجتمعات المدنية.[3]

وترى مراكز أمريكان انتربرايز ومؤسسة هيرتاج بتقاريرها المقدمة لإدارة بوش إنّ الطابع السلطوي للنظم العربية الحاكمة إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية والفساد السياسي والمالي تُعد كلها مسؤولة عن شيوع التطرف والإرهاب وكراهية الولايات المتحدة والغرب.[4]

---

(3)مجموعة باحثين، الوطن العربي في السياسة الامريكية الخارجية، مصدر سابق، ص195.
(4)المصدر نفسة، ص194.
(5)أيان شابيرو، مصدر سابق، ص120.
(1)ريتشاد هاس ومارتن اندريك ووالتر راسل ميل، عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الاوسط، دراسات عالمية، عدد81، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص11
(2)ماجد كيالي، مصدر سابق، ص12.
(3)أسامة مرتضى السعيدي، مصدر سابق، ص115.
(4)عبد القادر رزيق المحادمي، مصدر سابق، ص50.

وأوضحت الولايات المتحدة في نص المشروع الذي تقدمت به إلى قمة مجموعة الثمانية:أنَّ الشرق الأوسط يمثل تحديا وفرصة للمجتمع الدولي، كما عدّتنقص الحرية والمعرفة وعدم تمكين المرأة بحجب حقوقها تسهم في خلق الأحوال التي تهدد مصالح الدول الثمانية بدعوة أنه مادام عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة يتزايد سنشهد زيادة في التطرف والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية[5]، وهو مشروع يندرج ضمن مساعي الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، بحشد الدعم الدولي واعطائها المشروعية للتدخل في شؤون الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لتحقيق مصالحها.

وهو ما دعى بالمفكرين والباحثين إلى التشكيك بهذه المساعي ومن ضمنهم الغربيين، إذ يرى دانييل بابيس أنّ الإرهاب تكتيك وليس عدوا تستخدمة الولايات المتحدة لحجب الأضواء عن الجذور السياسية للمواجهة عن طريق اصرارها على صراعها مع الإرهاب بدلا من الإسلامالراديكالي، وهو ما سهل الأمرعلى صنّاع القرار في مسألة صرف انتباه الشعب عن الدلائل التي تشير إلى الدور الامبريالي لأمريكا.[1]

الولايات المتحدة الأمريكية وشرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل:

يمثل الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل من أهم المظاهر الدولية التي تتسم بالخطورة، وتعمل على تهديد الأمن الجماعي، والتي ظهرت بشكلٍ ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومما زاد من مخاطرة ضعف أمكانات السيطرة بسبب التطور التكنولوجي وازدياد المعرفة المنتجة واتساع السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات الداخلة في تصنيعها وظهور الارهاب النووي.[2]

إنّ خشية الدول الكبرى من انتشار سلاح الدمار الشامل والسلاح النووي دعاها الى إقرار اتفاقية منع الانتشار النووي عام 1970[3]، التي تبنت ثلاثة أركان رئيسة ومتكاملة هي كالآتي[4]:

1. منع الانتشار- منعت المعاهدة قيام دول نووية أو نقل أسلحة نووية، أو أي أجهزة نووية متفجرة إلى أي متلقي أو منح هذا المتلقي السيطرة على

---

(5)ماجد كيالي، مصدر سابق، ص15.

(1)مجموعة باحثين، الوطن العربي في السياسةالخارجية الأمريكية، مصدر سابق،ص67.

(2)عبدالسلام جمعة زاقور، الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص70.

(3)احمد عبد الحليم، مؤتمر 2012 التحديات الاقليمية والدولية وسيناريوهات المستقبل والبدائل المتاحة، مجلةالمستقبل عربي، عدد 404، مصدر سابق، ص145.

(4)الحسان بو قنطار، المصدر نفسة، ص117.

الأسلحة، وكذلك المساعدة أو تشجيع أو حث أية دولة غير نووية على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة كما أنها تحظر على الدول غير النووية تلقي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة من أي ناقل.

2. نزع وتصفية الأسلحة الذرية، ويعني اتخاذ الدول التدابير المناهضة لهذا السباق النووي في أفق تحقيق نزع كامل للأسلحة والسعي إلى مفاوضات بحسن نية لابرام معاهدة خاصة بنزع عام للسلاح، وتسخير الإمكانات كافة نحو التنمية، وتحسين أوضاع الشعوب وقد نص الفصل السابع في المعاهدة على إلتزام الأطراف بالتفاوض بحسن نية حول معاهدة نزع السلاح بشكل عام وكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة

3. تشجيع الاستعمال السلمي للطاقة النووية والذي يعطي الحق باستخدام الطاقة النووية للاستخدام السلمي، التي باتت أساسية اعتبارا لما تقدمه من فوائد في مجال الطاقة والصحة والزراعة والبحث العلمي، لذا جاء الفصل السادس بتعهد تسهيل تبادل المعدات والاجهزة والمعلومات العلمية والتكنولوجية الخاصة بهذا المجال، من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولضمان اتاحة المنافع المحتملة في التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير النووية في المعاهدة.

وفي أثناء مؤتمر المراجعة للمعاهدة (الذي يعقد كل خمس سنوات) والمنعقد عام 1995طرحت الدول النووية مشروع قرار حول الشرق الأوسط يدعو بموجبه إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.[1]

وقّعت الدول العربية جميعا على معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية مع انظمامها إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل المختلفة، في حين رفضت إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة منذ اقرارها، ولم تزل ترفض الانضمام إلى أي معاهدة أو اتفاقيات تخص هذا المجال، مع امتلاكها للتقنية النووية والتي تعمل على تطويرها.[1]

وهذا ما يميز الموقف النووي في الشرق الأوسط بوجود قوة نووية مؤكدة وحيدة لم تلزم نفسها بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات، والذي دفع دول أخر أن

---

(1)وائل ناصر الدين الاسد، الافكار الرئيسية حول مواقف الدول العربية من نظام منع الانتشار والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مجلة المستقبل العربي عدد404، مصدر سابق، ص127.

(1)المصدر نفسة، ص128.

تتمثل بها محاوله للوصول إلى المزايا النووية والتي تمثل إيران مثالا على هذا المسعى في منطقة الشرق الأوسط.[2]

ومع إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وذلك بحمل الديمقراطية إلى الدول العربية وتحقيق مشاريع الإصلاح الأمريكية فرضت الولايات المتحدة نفسها كحارس على الأمن والتوازن عن طريق منع انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، والذي يرتبط بالأمن القومي الأمريكي[3].

وتؤكد الولايات المتحدة والدول الغربية انتشار السلاح النووي في المنطقة هو مصدر للاضطراب العالمي وأنَّ تزايد الدول المالكة للسلاح النووي يزيد من مخاطر استعماله ومن ثم قد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[4]، كما انه يثير إلى مخاوف بشأن الإرهاب النووي وهو مصطلح يصف إمكانية حصول جماعات إرهابية ترعاها دولة على أسلحة نووية وجعل العالم رهينة لديها.[5]

وهي الذريعة التي قدمتها واشنطن عند غزوها للعراق والتي تمثلت في ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والذي برر لها القيام بحرب استباقية للرد على عدوان وشيك الوقوع وقد طرح ديليفانيس طرحا يفسر فيه هذه الحرب مفاده (ان سرعة الأسلحة النووية وقوتها التدميرية تجيز ممارسة الدفاع الوقائي لأنه لايمكن ان نطلب من الدول في عصر الصواريخ والأسلحة الهيدروجينية ان تنتظر نوع العدوان المسلح عليها حتى يسمح لها بالدفاع عن نفسها).[1]

ومع سعي الاستراتيجية الأمريكية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والبايولوجية والكيماوية فأنها سعت إلى تدمير القدرات العراقية، [2] الأمر الذي يعد في مصلحة إسرائيل وعلى حساب العرب.

ومع تاكيد الولايات المتحدة على منع انتشار السلاح النووي في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاصٍ، ليمثل هذا المبدأ أحد أركان سياستها الخارجية إلا أنَّ أغلب الإدارات الأمريكية التزمت الصمت وتجاهلت البرنامج النووي السرائيلي[3]، وذلك عن طريق أخراج السلاح النووي الإسرائيلي من اي محادثات

---

(2)أحمد عبد الحليم، مؤتمر 2012التحديات الاقليمية والدولية وسيناريوهات المستقبل، المصدر نفسة، ص146.

(3)فاطمة غليمان، مصدر سابق، ص146.

(4)الحسان بو قنطار، مصدر سابق، ص117.

(5)برايان واين وريتشاردليتل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالميةالامارات، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004، ص130.

(1)محمد الهزاط، الحرب الامريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، عدد 290، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003،ص27.

(2)حمدي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص9.

(3)كلوفيس مقصود، مصدر سابق، ص64.

بين العرب وإسرائيل، مع سعيها لحماية الترسانة النووية الإسرائيلية مع بذل الجهد لنزع الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية من أيدي الأقطار العربية والضغط عليها للتوقيع والمصادقة على اتفاقيات نزع أسلحة الدمار الشامل دون ان تطلب ذلك من إسرائيل وهذا الموقف الأمريكي كان واضحا في محادثات ضبطالتسلح التي أجريت بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.[4]

مبررة موقفها بأنّ إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم يسبق لها أن هددّت باستخدام السلاح النووي إلا انها تستطيع نظريا استخدام القوى النووية إذا ما اعتقدت بضرورة ذلك، كما تستطيع استخدامها كأداة لتحقيق أهدافها السياسية.[1]

وعملت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الى توحيد جهود المجتمع الدولي ضد مخاطر الانتشار النووي الناتج من مسعى الدول المارقة الإرهابية إلى امتلاك سلاح الدمار الشامل، وذلك بوضع الحواجز أمام الدول التي تحاول امتلاك التقنية النووية المستخدمة لأغراض سلمية بعد أن توصلت الى قناعة مفادها أنّ امتلاك برنامج نووي سلمي وتطويره يؤدي الى بناء ترسانة نووية عسكرية.[2]

وتمتلك إيران والمصنفة أمريكيا بدولة مارقة، برنامج نوويا يستعمل لأغراض سلمية علمية ولأبحاث جامعية، إذ استطاعت تطوير ترسانتها التي بدأت بناءها عام 1974 بموجب اتفاقية إيرانية أمريكية والتي كانت عاملا مهما في بناء هذه الترسانة وتطويرها، إلا أنّ العلاقات الإيرانية الأمريكية أصيبت بالتوتر والضعف مع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية إلا أنَّ التعاون مع الغرب استمر عبر أطراف ثلاثة هي تعاون مع الارجنتين عبر ألمانيا وفرنسا ومع باكستان والولايات المتحدة عبر الصين ومع الصين مباشرة ليختل هذا التعاون عام 1990.[3]

ومن هذا المنطلق برز الملف النووي الإيراني الى الساحة عام 2002 بعد أنْ بدأ الحديث عن منشأتين غير معلن عنهما لتخصيب اليورانيوم (موقع ناتانز ومصنع للماء الثقيل في آراك) وهذا ما أجّج الشكوك حول استخدام البرنامج لأغراض عسكرية، مع تاكيد إيران استخدامها للأغراض السلمية، وحقها المشروع بتخصيب اليورانيوم وفق معاهدة منع الانتشار النووي [1]، وترى الولايات المتحدة أنَّ الملف

---

(4)محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص77.
(1)احمد السيد سليم، مصدر سابق، ص145.
(2) فاطمة غلمان، مصدر سابق، ص102.
(3)فاطمه غلمان، مصدر سابق، ص107.
(1) الحسان بو قنطار، مصدر سابق، ص123.

الإيراني يمثل ملفا خطيرا وتحديا في الشرق الأوسط وذلك يرجع إلى أسباب عدّة يمكن تلخيصها بالآتي:[2]

1. إنّ امتلاك إيران للسلاح النووي وبالتالي الردع النووي سوف يجعلها تشعر أنها بمنآ عن خطر التدخل العسكري، وذلك يدفعها إلى تحريك سياستها الخارجية في إطار مقاومة الوضع الراهن المعارض لمصلحة الولايات المتحدة
2. تشجيع الدول في المنطقة على السعي الى امتلاك السلاح النووي وهذا يؤدي الى زيادة وتيرة انتشار السلاح النووي في المنطقة والعالم.
3. امتلاك إيران للسلاح النووي سيعمل على رجوع الاتحاد السوفيتي والصين لمنطقة الشرق الأوسط واللذان يشكلان ركنان داعمان للموقف الإيراني بسبب العوائد المادية للروس وحاجة الصين للبترول الإيراني، وهذا ما يشكل التصور في العقل الامريكي بعودة للحرب الباردة.
4. أنّ امتلاك القوة النووية يعتبر عاملا سياسيا واقتصاديا مركزيا في المفاوضات الدولية، ويعطيها تدرجا بمراتب القوى في العلاقات الدولية[3]

لذا فان امتلاك السلاح النووي من قبل اي دولة في الشرق الأوسط يخلق شرق أوسط نووي وهو ما يمثل خطرا على النفوذ الأمريكي وعلى إسرائيل، ويسبب فقدان الهيمنة والقوةلإسرائيل بعد خلق حالة من التوازن الإقليمي. [4]

(2)عبد السلام زاقود، مصدر سابق، ص96.
(3)فاطمة غلمان، مصدر سابق، ص104.
(4)بول براكن، العصر النووي الاستراتيجيا والاخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة بسام شيما وسعيد الحسنة، بيروت، الدار العربية للعلومناشرون، 2013، ص175.